

The Role of Financial Technology in Promoting Financial Inclusion in The Light of Corona Pandemic

Laith Salahuddin Mahmood

Education Department in Rutba, Directorate of Education in Anbar, Ministry of Education, Iraq
lieth86alkuabaisi@gmail.com

KEYWORDS: Financial Technology, Financial Inclusion, Corona Pandemic.



<https://doi.org/10.51345/v34i4.713.g409>

ABSTRACT:

The research aims to achieve the main goal of describing the role of financial technology in promoting financial inclusion in light of the coronavirus pandemic, based on the hypothesis that the possibility of benefiting from financial technology technologies in the face of the Corona pandemic. Among the most important findings of the research, financial technology played a major role in containing the crisis of the coronavirus pandemic through its emergence as a new way to achieve financial inclusion, and one of the most important recommendations is to gain customer confidence in the role of financial technology and reduce fear as a result of fraud and piracy in the absence of sufficient laws to protect.

REFERENCES:

- Uwah ,Uwem E , Udoayang, Joseph O & Uklala, Peter A(2021) Post COVID-19 and the Acceptance of Financial Inclusion as a New Normal in Financial Transactions: Implications for Nigerian Accountants and Other Financial Service Providers, Athens Journal of Business & Economics, 7: 1-21.
- Jérôme Haegeli (2020) Swiss Re Group Chief Economist, <https://www.swissre.com/institute>
- Moal (2020) The Post – COVID- 19 Financial System Global Futher Council Financial And Monetary System.
- PRI (2020) SUSTAINABLE AND INCLUSIVE COVID -19 RECOVERY AND REFORM.
- K. Al nawayseh Mohammad (2020) FinTech in COVID-19 and Beyond: What Factors Are Affecting Customers' Choice of FinTech Applications?, journal of open Innovation : Technology, Market , and Complexity, 1-15.
- Ratna Sahay, Ulric Eriksson, Amina Lahreche,Purva Khera, Sumiko Ogawa, Majid Bazarbash, and Kim Beaton (2020), The Promise of Fintech: Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era, Monetary and Capital Markets Department ,1-67.
- Nacera, Belghaouti (2021) Covid-19 Pandemic and Financial Technology: Analysis the state of funding in MENA region, Volume: 06 / N°: 02 (2021), p 569-588.

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا

م.م. ليث صلاح الدين محمود

قسم تربية الرطبة، مديرية تربية الأنبار، وزارة التربية، العراق

lieth86alkuabaisi@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، جائحة كورونا.

<https://doi.org/10.51345/v34i4.713.g409>

ملخص البحث:

يهدف البحث الى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في وصف دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، انطلاقاً من فرضية مفادها امكانية الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا المالية في مواجهة جائحة كورونا. ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث ادت التكنولوجيا المالية دوراً رئيسياً في احتواء ازمة جائحة كورونا من خلال بروزها كطريقة جديدة في تحقيق الشمول المالي، ومن اهم التوصيات اكتساب ثقة العملاء بدور التكنولوجيا المالية والحد من الخوف نتيجة الاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود قوانين كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية.

المقدمة:

قبل ظهور COVID-19، كانت العديد من بلدان العالم قد قطعت شوطاً طويلاً في اعتماد استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي واستدامته و هناك موجة تحتاج قطاع التكنولوجيا اليوم وهي تفتح الابواب امام الفرص المالية والامان والازدهار المالي في جميع انحاء العالم، اذ اظهرت الافرازات الجديدة بعد الازمة المالية عام 2008 زيادة الاهتمام في تحقيق الشمول المالي لما يمثل اولوية من قبل واضعي السياسات وراكالات التنمية في كافة دول العالم، اذ يهدف الشمول المالي الى ضمان حصول جميع فئات المجتمع افراد ومؤسسات على الخدمات المالية متنوعة وبتكاليف منخفضة لتحسين حياتهم، فاستخدام التكنولوجيا المالية يساعد المؤسسات على النمو بشكل اسرع وتحقيق مستويات دخل اعلى من خلال تفعيل الشمول المالي وربطه بالخدمات المالية.

اهمية البحث:

دور التكنولوجيا أصبح أكثر أهمية من اي وقت مضى في تعزيز الشمول المالي خلال جائحة كورونا، اذ تساعد التكنولوجيا في توفير وسائل دفع امنه وسهله، وتمكين الافراد من الوصول الى الخدمات المالية عن بعد مما يقلل من الحاجة الى التفاعل الشخصي، وتعزز ايضاً من توفير خدمات مالية مخصصة وميسرة للفئات غير المحظوظة اقتصادياً، وبالتالي تعزز من الشمول المالي وتقليل الفجوة المالية، وتكمن اهمية البحث من اهمية دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، وتتمثل اهمية البحث في:

1. يوفر البحث تعريفات مختلفة لمفهوم التكنولوجيا المالية والشمول المالي وعناصره وركائزه
2. يحلل البحث دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا.
3. يحلل البحث دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ما بعد جائحة كورونا.

مشكلة البحث:

ادت جائحة كورونا الى تضيق وصول الخدمة المصرفية الى الجمهور، وعوائق التواصل الرقمي، والأمان المالي، وقبول التكنولوجيا، وتحليل التحديات والفرص الناجمة عن استخدام التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي خلال جائحة كورونا من خلال دراسة تفصيلية لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تبني الحلول المالية الرقمية، وتقييم جودة الوصول الى هذه الخدمات بين الشرائح السكانية المختلفة، مع التركيز على الأمان المالي وحماية البيانات الشخصية، واستقصاء اثر التوجه نحو الاقتصاد الرقمي على تحقيق الشمول المالي المستدام في مرحلة ما بعد الجائحة، ويرتبط الشمول المالي بشكل كبير بالتكنولوجيا المالية، ولتعزيز الشمول المالي لابد من تطبيق التكنولوجيا المالية، لذا تلخص مشكلة البحث الاجابة على التساؤلات الاتية:

1. ما الشمول المالي وما هي اهدافه ومحدداته؟
2. ما التكنولوجيا المالية وما هي اشكالاتها؟
3. ما تأثير جائحة كورونا على اسواق التكنولوجيا المالية؟
4. ما دور تكنولوجيا المالية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان توظيف التكنولوجيا المالية خلال جائحة كورونا يمكن ان يشكل عاملاً رئيساً في تحسين الشمول المالي، من خلال تعزيز امكانية الوصول الى الخدمات المالية للأفراد والأسر المتأثرة، وتقديم ادوات مالية مبتكرة تلي احتياجاتها وتساهم في تخفيف التحديات الاقتصادية التي تفرضها الجائحة.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي خلال جائحة كورونا، من خلال دراسة تأثير توظيف التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول والدفع الإلكتروني على وصول الفئات المتضررة اقتصادياً الى الخدمات المالية، وتقييم كيفية تخفيف العوائق التكنولوجية والأمان المالي لتحقيق شمول مالي أكبر خلال هذه الفترة، وبيان تأثير جائحة كورونا على اسواق التكنولوجيا المالية وبيان دور تكنولوجيا المالية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.

المبحث الاول: مؤشرات الشمول المالي

1-1- مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي ليس من المواضيع الجديدة لكن مع التحديات التي يفرضها الوباء اوجب البحث عن سبل لتعزيز الشمول المالي، واستخدام الشمول المالي كعنصر جديد في احتياجات العملاء المالية، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الشمول المالي وسيلة لتنفيذ المعاملات المالية وتوفير فرص للدفع وتحويلات الأموال وخدمات الادخار والتأمين ومجموعة كاملة من الوظائف الأخرى التي يمكن أن يقدمها الوكلاء الاقتصاديون (Uwah, oct, 2021: 1-4). وظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة، وان كان بشكل محدود في دراسته عن إثر اغلاق احدى فروع المصارف على توفير الخدمات المالية لسكان المنطقة لتلك الخدمات في جنوب شرق انكلترا، في حين يشير آخرون الى ان الاستخدام الأوسع لمصطلح الشمول المالي لأول مرة لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة كان ابتداء من عام 1999 (فهد والعبيدي، 2018: 416). ويعرف الشمول المالي بأنه عملية تتضمن إدخال وتوحيد مجموعات تسمى المهمشة مالياً أو تلك ذات الدخل المالي المنخفض والتي لا يسمح لها بالمشاركة في عمليات النظام المصرفي (الخزرجي، 2020: 262). وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل فئات المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (شني و بن لخصر، 2018: 106-107). ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الشمول المالي بأنه هو وصول الخدمة المصرفية الى اكبر عدد من افراد المجتمع ذات الدخل المنخفض والتي لا تستطيع المشاركة بالعمليات المصرفية.

1-2- اهداف الشمول المالي

هناك مجموعة من الاهداف التي يسعى الشمول المالي الى تحقيقها أهمها:

1. توفير الوصول الى مختلف الخدمات المالية السائدة مثل حساب التوفير المصرفي والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات والخدمات الاستشارية المالية والائتمانية (غناوي وصلاح، 2018: 4).
2. تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم (عبد الرضا وآخرون، 2020: 155).

3. تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم (الهاشمي واخرون، 2018: 254).
4. توفير الافادة من السوق المالية الرسمية الواسعة وحماية المستبعدين من استغلال سوق الائتمان غير الرسمي بالشكل الذي يمكن معه زجهم في التيار الرئيسي (غناوي وصالح، 2018: 4).
5. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (عبد الرضا واخرون، 2020: 155).
6. تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والنمو والتوسع، وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي (الهاشمي واخرون، 2018: 254).

1-3- محددات توسع الشمول المالي

هناك تحديات كبيرة تواجهها عمليات الشمول المالي ومنها (الحسناوي ومهدي، 202: 37)

1. هناك عدد كبير من الفئات لا تتعامل مع المصارف في بعض الحالات بسبب عدم وجود سياسات صحيحة خاصة بالمصارف وغياب اللوائح الفعالة.
2. يتم تقديم الائتمان في اغلب الاحيان الى اشخاص غير مؤهلين للحصول عليه، اذ تظهر التقارير من تعزيز الائتمان دون مراعاة التكلفة يؤدي في الواقع الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.
3. التحديات التي تواجه البلدان منخفضة الدخل والتي تظهر في تحليل قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي، اذ تضمن التقرير ان (30 %) من البالغين في هذه البلدان قاموا بعمليات ادخارية عام 2011 مقارنة مع (58%) في البلدان مرتفعة الدخل، واستعمل (11%) من البالغين حساب مصرفي للادخار مقارنة مع (45%) في البلدان مرتفعة الدخل.
4. الخدمات المالية تكون بعيدة عن تناول الكثير من الاشخاص لان مواطن النقص والقصور في الاسواق والحكومات رفعت تكاليف هذه الخدمات الى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، وفي حالات كثيرة فان الخدمات تكون غير متاحة بسبب العقوبات التنظيمية والقانونية.
5. انخفاض الانظمة المالية والمصرفية التي لا تستطيع مواكبة التقنيات والتطورات التكنولوجية.
6. التحديات في مساهمة القطاع المصرفي في مجال المسؤولية المجتمعية.

المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية تأصيل نظري

2-1- مفهوم التكنولوجيا المالية

ظهرت أكبر ابتكارات التكنولوجيا المالية مع الازمة المالية عام 2008 لمعالجة ثلاثة اتجاهات واسعة النطاق، أولاً، انعدام الثقة على نطاق واسع في نظام البنوك التقليدية، ثانياً: انتشار كبير للبيانات من خلال توفير منصات الحوسبة السحابية والبيانات، ثالثاً، أصبح التنظيم قوة دافعة للمنافسة والابتكار (Moal,2020:8). وتتمتع التكنولوجيا المالية (Financial Technology – Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وشكّل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورةً في مجال الأنظمة المالية، حيث بات يلي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة (اتحاد المصارف العربية، 2018:1). وان التكنولوجيا المالية Fintech كمصطلح مركب من المالية Financial والتكنولوجيا Technology، يشير للتغيرات الصناعية الناتجة عن التقارب بين مفهومي المالية وتكنولوجيا المعلومات، ويقصد بالخدمات المالية كل خدمة مالية مبتكرة ومميزة باستخدام التقنيات الحديثة مثل الهواتف المحمولة، ووسائل التواصل الاجتماعي، ونظام الدفع والتسوية، اما مصطلح تكنولوجيا المعلومات فانه يشير الى التكنولوجيا المبتكرة لتقديم خدمات مثل التحويلات المالية وعمليات الدفع والتسوية والاستثمار من دون العمل مع شركة مالية (عبد الرضا وآخرون، 2020:153). وعرفت بأنها حقبة جديدة من التمويل الرقمي حول العالم الذي يمتد من تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى استخدام البيانات الكبرى، ومن استخدام تحديد الهوية البيولوجية إلى تقنية Blockchain سلسلة البلوكات (حسين، 2020: 476).

ومن ذلك نستنتج بان التكنولوجيا المالية هي تلك الابتكارات التي تقدم نماذج اعمال ومنتجات جديدة، تؤثر بشكل واضح على الاسواق المالية والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية.

2-2- اشكال التكنولوجيا المالية

تتضمن التكنولوجيا المالية اشكالاً مختلفة من التكنولوجيا التي يتم استخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين: (رفيقة وآخرون، 2021: 165-166).

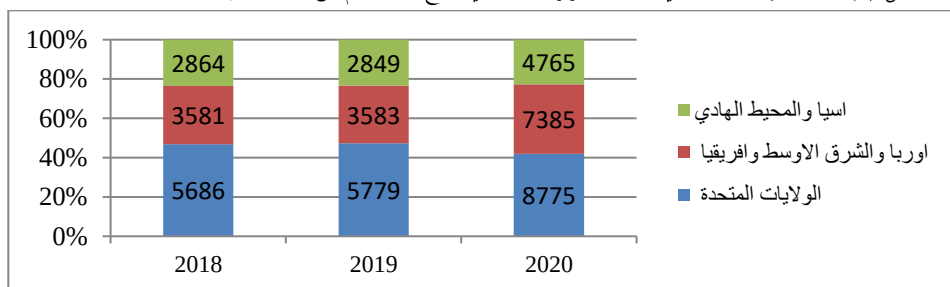
1. تطبيقات الدفع الالكتروني.
2. خدمات الدفع الالكتروني.
3. التأمين عبر الانترنت.
4. التمويل الجماعي.
5. العملات الافتراضية الالكترونية.
6. المستشارون الماليون الروبوتات.

7. البلوكشين او سلسلة الكتل (نموذج نقل الاصول).

2-3- اهمية التكنولوجيا المالية

ان التكنولوجيا المالية تربط بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والقطاع المالي، اذ ان وجود إطار عمل للتعاون بين الجهات التنظيمية المالية في الموضوعات المتعلقة بالابتكار من شأنه ان يساهم على بناء قدرات مؤسسية وتعزيز ظروف العمل المتكامل من اجل التوسع في تكنولوجيا التمويل (سبع، 2021: 257). ولا تقتصر اهمية التكنولوجيا المالية على تحسين خدمة العملاء ورفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتخفيض تكاليفها ووقت انجازها فحسب، بل يمكن ان تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق اهداف اكثر هي تحقيق الاستقرار المالي وتنوع النشاط الاقتصادي، والمقاييس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل وخصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ولأهمية التكنولوجيا المالية تقوم البنوك المركزية والسلطات النقدية بدور رائد في اختبار الحلول بشكل فعال من اجل تحقيق اكبر منفعة لعامة الناس (عياش واخرون، 2020: 309). وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهي مؤسسات صممت لتنمو بسرعة كونها حديثة التأسيس، وليس من الضروري ان تكون المؤسسات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، او ان تمول من قبل مغامر او مخاطر، اذ ان الامر الوحيد هو النمو الجيد الذي يكون بين 5 و 7 بالمائة اسبوعياً (عزير، 2021: 228). وبلغ عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في جميع انحاء العالم ما يزيد عن 20925 شركة عام 2020 مقارنة بـ 12211 شركة عام 2019، ومن المتوقع ان تزداد عدد الشركات بشكل كبير خلال السنوات القادمة بسبب التوجه العالمي للتحويل الرقمي بسبب الازمة الصحية (رفيقة واخرون، 2021: 166-167). وكما مبين في الجدول الاتي

شكل (1) عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في جميع انحاء العالم من 2018 الى 2020، حسب المنطقة



المصدر: رفيقة، بن عيشوية، صورية، صداقوي، و أحمد، بزارية (2021) التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 4، العدد 1، 182-163.

المبحث الثالث: انتشار التكنولوجيا المالية على مستوى العالم

التكنولوجيا المالية هي مجال ناشئ يمكن وصفه بأنه نظام مالي مبتكر المنتجات والخدمات التي تم تمكينها حديثاً، وتوسعت تطبيقات التكنولوجيا المالية في نحو الأمية المالية والتعليم، و على الرغم من دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المالية المؤسسات ليست جديدة، فالتكنولوجيا المالية تقدم أشكالاً جديدة من نماذج خلق القيمة من خلال إعادة الهيكلة وتنسيق تدفق المعلومات المالية، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التكنولوجيا المالية ليس فقط كعامل مساعد أو ميسر، فهو يحدث ثورة في النظام المالي التقليدي بأكمله (2: Al nawayseh, 2020). و شكّل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية (اتحاد المصارف العربية، 2018: 1). وتعد التكنولوجيا المالية سبيلاً لحل بعض المشاكل المتمثلة بالتكلفة المرتفعة للخدمات وبعد المسافات بين المناطق النائية ومراكز الخدمات المالية والروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية فالتكنولوجيا المالية تتمتع بالمرونة المطلوبة إذ تسمح التكنولوجيا المالية بإيصال الخدمات من خلال الأجهزة الذكية إلى أبعد نقطة ممكنة فهي تصل إلى مختلف الشرائح المجتمعية دون أن يذهب إليها أحد وبكلفة منخفضة جداً للغاية نظراً إلى عدم احتياجها إلى التجهيزات والمعدات التقليدية للمؤسسات المالية بشكلها الحالي فهي تمثل نموذج عمل جديد تماماً (عبد الرضا وآخرون، 2020: 154). من المتوقع أن تنمو الاستثمارات في تكنولوجيا التأمين وتكنولوجيا التنظيم على مدى الأشهر الستة المقبلة من عام 2018، بالإضافة إلى الاستثمارات في تقنيات التمكين مثل الذكاء الاصطناعي وأتمته العمليات الروبوتية وسلسلة الكتل، ومن المرجح أن تستمر المعاملات البنكية المفتوحة في تحقيق مكاسب في جميع أنحاء العالم (عبد الرحيم و أوقاسم، 2019: 356). وتدعم عدة عوامل على انتشار التكنولوجيا المالية في دول العالم، منها على سبيل المثال المستوى الكبير لانتشار الانترنت والهاتف النقّال، والعوامل السكانية الإيجابية (الشريحة السكانية الشابة الأكثر دراية بالتقنية الرقمية)، والبنية التحتية الرقمية المساندة والانظمة واللوائح المواتية وخصائص القطاع المصري (رفيعة وآخرون، 2021: 168). وأصبحت شركات التكنولوجيا الرقمية توفر اليوم خدمات تغطي العديد من الاعمال التقليدية في مجال التجزئة واعمال البنوك الأخرى، مثل بطاقات الائتمان والقروض والدفوعات والتحويلات المالية بين الدول، والعملات الرقمية، وبسبب الاقبال الكبير على التكنولوجيا المالية

يمكن في قدرتها على تقديم نمط اعمال مختلف، وتوفير تجربة عملاء معززة ومخصصة، والاستفادة من القوة الرقمية بغية ضمان تحقيق قيمة اعمال متكاملة (زواويد ونفيسة، 2018: 76). ويتم تطوير الخدمات والمنتجات المالية بواسطة شركات ناشئة الا ان ذلك لا ينفي مساهمة كبار الفاعلين في القطاع المالي مثل البنوك الكبرى، وبحسب التقرير الذي اصدرته مؤسسة "KPMG International" لعام 2020 ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يقارب ثلاث اضعاف في الفترة بين عامي 2015 و 2018 (رفيقة وصورية، 2021: 121).

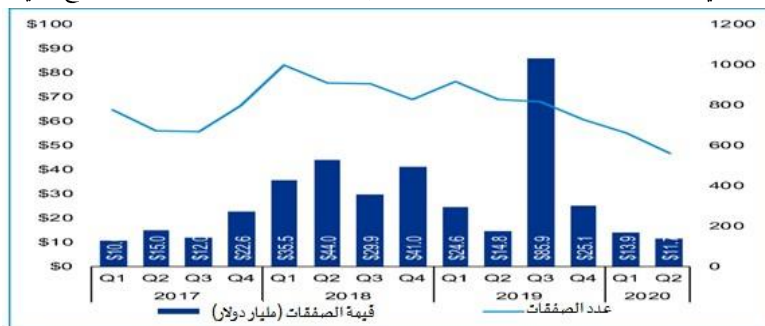
المبحث الرابع: تأثير فيروس كورونا على اسواق التكنولوجيا المالية

الجانب الاول: الخدمات المالية اثناء جائحة فيروس كورونا

شهد الثلث الاول من سنة 2020 ازمة صحية عالمية، عقبها اجراءات احتواء لم يشهد لها مثيل، وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا سريع الانتشار والذي جاء بعواقب اقتصادية خطيرة، وصرحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بانه من غير المتوقع ان يتجاوز النمو العالمي في احسن الاحوال 2.4% سنة 2020، واصيبت الاسواق المالية بهزات كبيرة، وانخفاضات حادة في مؤشراتهما وذلك بسبب الكثير من عدم التأكد بشأن الفيروس والشك في نجاعة اجراءات الاحتواء المصاحبة لها (حمزة واخرون، 2020: 448). و وضعت موجة فيروس كورونا (COVID-19) الأولوية للأسواق المالية تحت ضغط هائل، اذ قامت بتوجيه مديري المخاطر و واضعي السياسات تجاه مجموعة متنوعة من الإضافات بما في ذلك السيولة ومخاطر التقلبات الدورية، و بداية الوباء تسببت في خسارة أسواق الأسهم أكثر من الثلث من حيث قيمة النقاط، وخلق قيود السيولة في مجموعة متنوعة من أسواق السندات ذات الدرجة الاستثمارية وذات العائد المرتفع مما يؤدي إلى تقلصات هائلة في الإصدار الأنشطة، وضربات جذرية في محافظ المستثمرين حول العالم (Moal, 2020: 24). ونظراً لارتباط الاسواق ببعضها البعض، نتيجة للعلو المالية، ودرجة التأثير والتأثير الكبيرتين بين المستثمرين وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد امتدت الازمة العالمية لجميع الدول، ولم تنا اي سوق مالية سواء كانت ناشئة او متطورة عن الازمة المالية (حمزة واخرون، 2020: 464). وفي كثير من الدول اتخذت السلطات المالية خطوات هامة لدعم التحول الى الحلول الرقمية، من خلال التنازل مؤقتاً عن الرسوم على المدفوعات الرقمية، وزيادة القيود على التحولات الرقمية والسماح بالمعرفة الالكترونية للعميل بدلاً من التحقق من الهوية الشخصية، ولم يقتصر اثار فيروس كورونا على نطاق استخدام او عرض منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية فقط، بل امتد تأثيرها لمستويات الاستثمار في اسواق التكنولوجيا المالية و وفقاً لتقرير الذي اصدرته مؤسسة "KPMG International" بشهر سبتمبر 2020 والذي يبين حجم وعدد الصفقات في مجال الاستثمار في مجال

التكنولوجيا المالية المدعوم من مؤسسات رأس المال المغامر (CV) وشركات الأسهم الخاصة (PE) وعمليات الاندماج والشراء (M*A)، تشير الأرقام الى تراجع كبير في حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في النصف الاول لعام 2020 مما أدى الى تسجيل اسوأ نصف سنة منذ عام 2017 لصفقات التكنولوجيا المالية، وانخفاض ملحوظ في عدد الصفقات على مستوى العالم بتسجيلها 1221 صفقة بقيمة 25.6 مليار دولار وهو اقل عدد للصفقات منذ عام 2017 (رفيقة وآخرون، 2021: 171-170). وبين الشكل (2) اجمالي النشاط الاستثماري (VC, PE, M*A) في مجال التكنولوجيا المالية 2017 – الربع الثاني 2020

شكل (2) اجمالي النشاط الاستثماري (VC, PE, M*A) في مجال التكنولوجيا المالية 2017 – الربع الثاني 2020



المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على رفيقة، بن عيشوبة، صورية، صدقاوي، و أحمد، بزارية (2021) التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد 4، العدد 1، 163-182.

ومن الشكل (2) يبين التأثير الكبير لجائحة فيروس كورونا في سلوكيات العملاء والاعمال على نطاق غير مسبق، اذ انخفضت عدد الصفقات الضخمة التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار على مستوى العالم في النصف الاول لسنة 2020 بتسجيلها 47 صفقة ضخمة مقابل 49 صفقة للنصف الاول من عام 2019 (رفيقة وآخرون، 2021: 172). وشهدت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا زيادة عدد الصفقات وتمويل التكنولوجيا المالية ثلاث مرات خلال فترة الوباء على العكس من مناطق العالم الاخرى، اذ شهد عام 2020 تحولاً أساسياً في سلوك العملاء بسبب زيادة التفضيل للتجربة عن بعد وعدم التلامس بسبب COVID-19 والإغلاق، ومن المتوقع بحلول عام 2022، تجمع حوالي 465 شركة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط أكثر من 2 مليار دولار من تمويل رأس المال الاستثماري، مقارنة بـ 30 شركة في مجال التكنولوجيا المالية جمعت ما يقرب من 80 مليون دولار في عام 2017، وعلى الرغم من أن قطاع الأغذية والمشروبات حصل على الحصة الأكبر من الأموال المستثمرة، اذ ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في معظم هذه الصفقات، وتحولت نظرة المستثمرين نحو فرص أكبر في مجال الخدمات المالية، مما جعلها متقدمة على الصناعات الأخرى، مثل المأكولات والمشروبات، التجارة الإلكترونية والتسليم والخدمات اللوجستية التي

ازدهرت في السنوات السابقة (Nacera, 2021:580). وشهد النصف الأول من عام 2021 أيضا أعلى مبلغ تم جمعه من تمويل التكنولوجيا المالية في غضون ستة أشهر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي وصل إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات حيث ارتفع بنسبة 163% على أساس سنوي وارتفع أيضا بنسبة 70% عن السابق ربع 2020، وشكلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية 60% من إجمالي تمويل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية خلال هذه الفترة، حيث شهدت المملكة العربية السعودية زيادة في عدد المعاملات بأكثر من ثلاثة أضعاف على أساس سنوي، في حين ارتفع إجمالي التمويل بنسبة لا تصدق بنسبة 2000%، وفي الوقت نفسه، احتفظت دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانتها الرائدة كمركز للصناعة، حيث تم تسجيل ما لا يقل عن 166 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدولة (Nacera, 2021:581).

الجانب الثاني: الخدمات المالية ما بعد جائحة فيروس كورونا

تؤثر أزمة COVID-19 بشكل متزايد على الأجزاء الضعيفة من المجتمع وتسلط الضوء على الحاجة إلى نطاق أوسع للشمول المالي، والوباء له تأثير غير متناسب على الشركات الصغيرة والأسر ذات الدخل المنخفض، التي تفتقر إلى الشمول المالي و الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات والقروض، الادخار والتأمين، وما يقرب من ثلث البالغين على مستوى العالم (حوالي 1.7 مليون) لا يزالون غير متعاملين مع البنوك، نصفهم من أفقر 40% من سكان العالم، ويمكن توسيع الخدمات المالية التقليدية لمثل هذه المجموعات بزيادة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة في الدخل، وعدم وجود الشمول المالي أيضا يعيق اختراق التأمين، الذي يعتمد في نواح كثيرة على الوصول إلى القطاع المالي الرسمي، ومع ذلك فإن COVID-19 يعمل على تسريع رقمته ملفات الخدمات المالية التي تمكن شركات التأمين من تقديم خدمات مصممة خصيصا للمستهلكين الذين لا يحصلون على خدمات كافية كاستخدام الهاتف المحمول الذي يقدم حلول مثل التأمين الأصغر القائم على الهاتف المحمول، و البنية التحتية والاستثمار والتنظيم الرقمي والتي تعتبر خطوات السياسة العامة للشمول المالي (Jérôme, 2020: 1).

وهناك ثلاثة محاور اساسية كنقطة انطلاق للعمل ما بعد فايروس كورونا (PRI, 2020:6).

- 1- إن قضية الانتعاش المستدام ساحقة - ولكنها تتطلب مستثمرا وعمل متضافرا التنسيق والتعاون الدوليان والالذان سيكونان عنصرين أساسيين للنجاح التعافي ويحتاج صانعو السياسات إلى التحرك بشكل حاسم لوضع السياسات والتمويل اللازم للدعم وتسارع في الاستثمار حيث الحلول في متناول اليد والاستثمار في الحصول على المزيد من الحلول للسوق وعلى نطاق واسع، وسيكون

التنفيذ هو المفتاح، وللمستثمرين دور رئيسي في العمل مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتصميم سياسات شفافة فعالة ومتوافقة مع أهداف الاستدامة.

2- أساسيات سياسة المناخ لم تتغير - ولكن هناك فرصة لتعجيل التزامات السياسة، والتأكد من أنها شاملة كإطار عمل للأمم المتحدة التي ذكرت في اتفاقية تغير المناخ (UNFCCC) لقد وضعت جائحة COVID-19 الكثير جوانب اقتصادنا وحياتنا معلقة لكنها لم توقف حالة الطوارئ المناخية و لن تمنع مخاطر الظواهر الجوية المتطرفة والصدمات الأخرى ذات الصلة بالمناخ التي تهددنا الآن وفي المستقبل يحتاج صانعو السياسات إلى اغتنام الفرص التي أوجدتها التحولات في الأسواق والسلوك لتسريع التغيير مع التركيز على المناطق التي ينتشر فيها COVID-19.

3- من المرجح أن يخضع المستثمرون والشركات لدرجة عالية من التدقيق بطرق فعالة وعادلة، إذ أدى الوباء إلى زيادة في أعداد الفقر والضعف التي يعاني منها الملايين من الناس لعقود من ضعف النمو الاقتصادي والتنمية التي لم تحقق الازدهار والأمان، ولقد أدى COVID-19 إلى تفاقم نقاط الضعف جديدة وخفضت قدرة الناس على التعامل مع الصدمات، وللحفاظ على الدعم العام وتقديم مستدام، التعافي العادل والشامل والمرن، يجب على الحكومات والمستثمرين والشركات المساهمة في الطرق التي هي على حد سواء فعالة وعادلة.

وتبين مؤشرات أداء صناعة التكنولوجيا المالية، وفقاً لدراسة التقييم السريع لسوق التكنولوجيا المالية العالمية Covid-19 من قبل مبادرة مركز كامبريدج للتمويل البديل (CCAF) البنك الدولي والمتمتد الاقتصاد العالمي، في المتوسط، سجلت الشركات في جميع المناطق نمواً، وبرزت الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث أبلغت عن تغير سنوي أعلى بكثير على أساس سنوي، من خلال ارتفاع ثلاثة مؤشرات أداء رئيسية لصناعة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة كورونا (المدفوعات الرقمية، الإقراض الرقمي، الخدمات المصرفية الرقمية)، وسجلت الشركات نمواً أكثر إيجابية بشكل ملحوظ مقارنة بالمناطق الأخرى من حيث حجم المعاملات وعدد العملاء الجدد والاحتفاظ بالعملاء الحاليين (Nacera,2021:582). إن إمكانيات التكنولوجيا المالية للمساعدة في مواجهة تأثير جائحة COVID-19 ودعم الانتعاش الاقتصادي في نهاية المطاف كبيرة ولكن لا يمكن اعتبارها أمراً مفروغاً منه، إذ أثبتت التكنولوجيا المالية أنها أداة مفيدة في ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والمساعدة في تقديم تدابير الدعم الحكومية ومع ذلك، سيعتمد دورها في مرحلة التعافي على مرونة الصناعة في مواجهة الصدمات وكيف يتطور مشهد التكنولوجيا المالية بعد COVID-19 (Ratna,oct, 2020:39). وعلى العموم إن تطور هذه الصناعة مرهون بعدة عوامل، فلقد أثبتت أزمة جائحة كورونا أن صناعة التكنولوجيا المالية لا تزال عرضة لمجموعة من المخاطر قد

تعيق تطورها في المستقبل القريب، فبالرجوع للدراسة التي قام بها فريق البحث المشترك بين البنك الدولي ومركز كامبريدج للتمويل البديل (CCAF) في كلية التجارة بجامعة كامبريدج إن المخاطر الثلاثة الأولى في سوق التكنولوجيا المالية التي يعتقد المستجوبين في الدراسة أنه ازادت بسبب COVID-19، وهي المخاطر المتعلقة بالأمن الإلكتروني بنسبة (78%)، والمخاطر التشغيلية (54%)، وحماية المستهلك (27%)، والاحتيال (18%) (رفيقة وآخرون، 2021: 177). ومع تطور التكنولوجيا المالية، يواجه صانعو السياسات أسئلة ذات صلة بالشمول و النمو والاستقرار المالي والتنظيم، حددت مجموعة العشرين الحاجة لتوفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب من أجل الشمول المالي الرقمي "كأحد مبادئها رفيعة المستوى للرقمنة الشمول المالي، وهناك جهد نشط من قبل الجميع، بما في ذلك مراكز الفكر، للتفكير من خلال المساهمة في تطوير الأمن للتكنولوجيا المالية التي تحافظ على النزاهة المالية، و هذه نقطة مهمة، حيث تسمح بها التكنولوجيا المالية في كثير من الأحيان في تطوير بدائل غير منظمة للأنشطة شديدة التنظيم، كإصدار عملة أو تمويل استهلاكي (Ratna, oct, 2020: 39).

الاستنتاجات:

1. ادت التكنولوجيا المالية دوراً رئيساً في احتواء أزمة جائحة كورونا من خلال بروزها كطريقة جديدة في تحقيق الشمول المالي.
2. ان استخدام التكنولوجيا المالية يمكن ان يكون عاملاً حاسماً في تعزيز الشمول المالي خلال جائحة كورونا، من خلال توفير وسائل دفع امنة وسهلة وخدمات مالية مبتكرة.
3. تأثر الاستثمارات في صناعة التكنولوجيا المالية خلال النصف الاول من عام 2020 متأثرة بأزمة COVID-19 على مستوى العالم.
4. زيادة عدد صفقات وتمويل التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ثلاث مرات خلال فترة COVID-19 على العكس من مناطق العالم الاخرى.
5. وفرت أزمة COVID-19 للحكومات فرص لزيادة استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي.
6. يتطلب تحقيق الشمول المالي الكامل تبني تدابير تحسين التوعية والتدريب على التكنولوجيا المالية وضمان امكانية الوصول الى الاجهزة للفئات الضعيفة.
7. على الرغم من التقدم الذي احرزته التكنولوجيا المالية لا تزال هناك تحديات تتعلق بعوامل التواصل الرقمي المحدود، والقلق بشأن الأمان المالي وحماية البيانات الشخصية.

التوصيات:

1. التكيف مع المتغيرات الجديدة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية لمواجهة جائحة كورونا.
2. اكتساب ثقة العملاء بدور التكنولوجيا المالية والحد من الخوف نتيجة الاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود قوانين كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية.
3. زيادة دور الحكومات على الاستخدام المناسب للتكنولوجيا المالية للأفراد الأكثر تهميشاً بما يعزز من الشمول المالي.
4. تهيئة البيئة اللازمة في الدول المتأخرة في استخدام التكنولوجيا المالية الاستفادة من الزيادة الحاصلة في استخدام التكنولوجيا المالية في العالم.
5. تطوير الانظمة المالية والمصرفية لمواكبة التقنيات والتطورات التكنولوجية.
6. اهمية النظر الى التكنولوجيا المالية كحلاً مستداماً لتعزيز الشمول المالي ايضاً في مرحلة ما بعد الجائحة، وذلك من خلال دمج التكنولوجيا في استراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية.

المصادر:

1. فهد، أيسر ياسين، والعكدي، احمد محمد (2018) العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 27، 415-432.
2. الخرجي، فؤاد محمد (2020) مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في الشمول المالي - دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية 2020، 257-271.
3. شني، صورية، وبين لخصر، سعيد (2018) أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2: 104 - 129.
4. غناوي، احمد عدنان، وصلاح، لورنس يحيى (2018) تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع اشارة الى التجربة النيجرية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام 2018، 1-26.
5. عبد الرضا، مصطفى سلام، وجواد، محمد مجيد، والكريم، حيدر محمد (2020) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجيات الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، Warith Journal of Scientific Research، المجلد 2، العدد 1، 151-160.
6. الهاشمي، ليلي عبد الكريم محمد، و محمد، جمال هداش، و معزوز، سامية (2018) دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي - دراسة تطبيقية في مصرفي (بغداد الاهلي التجاري و اشور الدولي)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان - اربيل في العلوم الادارية والمالية، 27- 28 حزيران، 248-268.
7. الحسنوي، سالم صلال، ومهدي، ليث صلاح (2020) دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة القادسية، العدد 58، 27-50.
8. اتحاد المصارف العربية (2018) ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، 1-4.
9. حسين، ريهام احمد (2020) أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 473-522.
10. رفيقة، بن عيشوية، صورية، صدقاوي، و أحمد، بزارية (2021) التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد 4، العدد 1، 163-182.
11. سبع، فاطمة الزهراء (2021) واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الاسلامية، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، المجلد 6، العدد 2، 251-268.

12. عياش، زبير، فنازي، فطيمة الزهراء، ومطلاوي، إيمان (2020) دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية – تطبيقات البلوكتشين نموذجاً- مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 1، 305-322.
13. عزيزو، راشدة (2021) تأثير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية بالجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 1، 225-239.
14. عبد الرحيم، وهيبة، و أوقاسم، الزهراء (2019) التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، 352-368.
15. حمزة، غربي، و محمد، ابن البار، و عيسى، بدروي (2020) دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الاسواق المالية العربية – بورصة القاهرة نموذجاً، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 447-466.
16. زواويد، لزهارى، و نفيسة، حجاج (2018) التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي.. الواقع والافاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 61-85.